

القرار الأول

**اعتماد قرار برشلونة بشأن البيئة والتنمية
المستدامة في حوض البحر المتوسط**

RESOLUTION I

**Adoption of the Barcelona Resolution on the
Environment and Sustainable Development
in the Mediterranean Basin**

RESOLUTION I

**Adoption de la Résolution de Barcelone
sur l'environnement et le développement durable
dans le bassin méditerranéen**

RESOLUCION I

**Adopción de la Resolución de Barcelona sobre el
Medio Ambiente y el Desarrollo Sostenible
en la Cuenca Mediterránea**

القرار الأول

اعتماد قرار برشلونة بشأن البيئة والتنمية المستدامة في حوض البحر المتوسط

إن المؤتمر،

اذ يشير الى توصيات الاجتماع العادي التاسع للأطراف المتعاقدة المعقود في برشلونة في الفترة من ٥ الى ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ للموافقة على "قرار برشلونة بشأن البيئة والتنمية المستدامة في حوض البحر المتوسط"، و "خطة عمل حماية البيئة البحرية والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط (المرحلة الثانية من خطة عمل البحر المتوسط)"، و "مجالات الأولوية للأنشطة المتعلقة بالبيئة والتنمية في حوض البحر المتوسط (١٩٩٦-٢٠٠٥)"،

ورغبة منه في ضمان أن تنتج خطة عمل البحر المتوسط قد نفذت بنجاح نتيجة لهذه التوصيات،

وإذ يلاحظ مع الارتياح أن التنقيح الموصى به لخطة عمل البحر المتوسط يفي بتحديات التنمية المستدامة في نطاق البحر المتوسط الى حد كبير،

١- يعتمد قرار برشلونة بشأن البيئة والتنمية المستدامة في حوض البحر المتوسط الذي ورد نصه في سرفق هذا القرار بالإضافة الى تذييله، وهما خطة عمل حماية البيئة البحرية والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط (المرحلة الثانية من خطة عمل البحر المتوسط) (التذييل الأول) ومجالات الأولوية للأنشطة المتعلقة بالبيئة والتنمية في حوض البحر المتوسط (١٩٩٦-٢٠٠٥) (التذييل الثاني)؛

٢- يدعو الأطراف المتعاقدة الى تنفيذ قرار برشلونة بأكثر الطرق فعالية نظراً للأهمية الخاصة لتوجيه خطة عمل البحر المتوسط نحو هدف التنمية المستدامة.

مرفق

قرار برشلونة بشأن البيئة والتنمية المستدامة في حوض البحر المتوسط

إن الوزراء المسؤولين عن البيئة في بلدان البحر المتوسط الممثلين للحكومات وعضو اللجنة الأوروبية المسؤولة عن البيئة، إذ اجتمعوا في برشلونة، في اسبانيا، في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥، في إطار خطة عمل البحر المتوسط:

إذ يشيرون إلى أن خطة عمل البحر المتوسط الموافق عليها في برشلونة في عام ١٩٧٥ من قبل حكومات دول البحر المتوسط والمجتمع الأوروبي لرصد وحماية البيئة البحرية في البحر المتوسط وضمان تكامل تخطيط التنمية وإدارة الموارد في الحوض على أساس التعاون متعدد الأطراف تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة:

إذ يشيرون إلى اعتماد اتفاقية برشلونة لحماية البحر المتوسط من التلوث وبرتوكولاتها في عام ١٩٧٦ والسنوات التالية:

إذ يسلمون بأهمية مساهمة خطة عمل البحر المتوسط ومدبول ومراكز الأنشطة الإقليمية وكذلك المنظمات الدولية المتعاونة في حماية البيئة البحرية وتعزيز وإنشاء نظام قانوني بيئي وهيكل مؤسسي بيئي على الصعيدين الإقليمي والوطني في حوض البحر المتوسط:

إذ يأخذون في الاعتبار نتائج الاجتماعات المتتالية في جنوة (١٩٨٥)، ونيقوسيا (١٩٩٠)، والقاهرة (١٩٩٢)، والدار البيضاء (١٩٩٣)، وإذ يسلمون بنتائج المؤتمر الوزاري في تونس (١٩٩٤) وبأهمية إعلانه وقراراته لتعزيز التنمية المستدامة في البحر المتوسط مع أخذ إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ في عين الاعتبار:

إذ يدركون الفروق في التنمية الاجتماعية الاقتصادية التي ما زالت قائمة بين الدول الساحلية في البحر المتوسط:

إذ يساورهم القلق من الضغوط المستمرة على المناطق البحرية والساحلية وأنظمتها الأيكولوجية نتيجة لعملية التحضر وزيادة عدد السكان والتنمية الاقتصادية التي أدت إلى تدهور الموارد البشرية والطبيعية في البحر المتوسط، كما أشارت إلى ذلك بوضوح سيناريوهات الخطة الزرقاء:

إذ يسلمون بالتقدم المحرز منذ اعتماد إعلان جنوة للعقد الثاني للبحر المتوسط (١٩٨٥)، بينما يلاحظون أن حالة نوعية بيئة البحر المتوسط تتطلب مزيداً من الأعمال المكثفة:

إذ يبدون ارتياحهم لتكثيفهم من اعتماد تعديلات على اتفاقية برشلونة، والتي يمتد مجال تطبيقها بصورة كبيرة وتضع مبادئ تمكنها من مواجهة تحدي التنمية المستدامة؛

إذ يؤكدون أهمية اعتماد التعديلات على بروتوكول بشأن حماية البحر المتوسط من التلوث الناشئ عن تصريف النفايات من السفن والطائرات طبقاً للاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي تضمن حماية أفضل للبحر المتوسط؛

إذ يؤكدون أيضاً أهمية اعتماد بروتوكول جديد بشأن المناطق المستتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر المتوسط من أجل ضمان صيانة التنوع البيولوجي وإدارته بطريقة أفضل ولا سيما الأنواع المهددة بالانقراض والمواقع الطبيعية القيّمة؛

إذ يشيرون إلى أهمية القرار المعتمد في مؤتمر تونس بشأن استخدام الأرض كأدوات من أجل ضمان صيانة الطبيعة والمواقع الطبيعية في المناطق الساحلية في البحر المتوسط؛

إذ يعيدون تأكيد التزاماتهم بحماية بيئة البحر المتوسط، على نحو منفرد ومشترك، من خلال النهج والحوار والتعاون والتضامن فيما بين شعوب المنطقة؛

إذ يؤكدون التزامهم بتشجيع التنمية المستدامة عند صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية والإقليمية في مجال البيئة والتنمية مع أخذ إعلان ريو وتونس في عين الاعتبار؛

إذ يدركون أن الاتحاد الأوروبي قد قرر أن يعقد مؤتمراً وزارياً لأوروبا والبحر المتوسط في برشلونة يومي ٢٧ و٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ بهدف تعزيز الشراكة الأوروبية - البحر الأبيض المتوسطية بين بلدان الاتحاد الأوروبي وبلدان البحر المتوسط الأخرى.

١- يعتمدون المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط كما وردت في المرفق الأول بهذا القرار والتي تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تكامل البيئة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكذلك سياسات استخدام الأرض؛
- ضمان إدارة مستدامة للموارد البحرية الطبيعية والساحلية مع أخذ جدول أعمال القرن ٢١ المتعلق بالبحر المتوسط في عين الاعتبار؛
- صيانة الأنواع الطبيعية والمحمية وكذلك المواقع والمناظر الطبيعية ذات القيمة الايكولوجية أو الحضارية؛
- منع تلوث البحر المتوسط ومناطقه الساحلية؛

- إنشاء آليات وطنية للفرص والرقابة لتتبع تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات المتصلة بها وتدابير الحماية المعتمدة؛
 - تدعيم التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية ذات العلاقة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة في جمع مراحل وضع وتنفيذ الأنشطة المحددة؛
 - تعزيز دعم واشتراك المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية وغير الحكومية والجمهور؛
- ٢- يلزمون أنفسهم بالتنفيذ الكامل للمرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط واتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها، ومن أجل هذا الغرض تعتمد مجال أولويات الأنشطة للبيئة والتنمية في حوض البحر المتوسط (١٩٩٦ - ٢٠٠٥) الواردة في المرفق الثاني بهذا القرار؛
- ٣- يقرون أنه في إطار خطة عمل البحر المتوسط ينبغي إنشاء لجنة البحر المتوسط المعنية بالتنمية المستدامة وأن تبدأ العمل خلال النصف الأول من عام ١٩٩٦؛
- ٤- يعهدون إلى وحدة التنسيق بمهمة الانتهاء من عملية إعداد بروتوكول بشأن منع تلوث البحر المتوسط الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود والتعديلات على بروتوكول المصادر البرية ويطلبون من المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عقد مؤتمر مفاوضين لاعتماد هذين البروتوكولين بحلول آذار/مارس ١٩٩٦؛
- ٥- يلزمون أنفسهم بالاضطلاع بجميع التدابير الضرورية لإدراج وتكامل صيانة التنوع البيولوجي كهدف في التنمية الاقتصادية وسياسات تخطيط الأرض والموارد الطبيعية وإعادة تأكيد الأعمال الميدانية جميعها على نحو يتسم بالعجلة من أجل صيانة الأنواع المهددة وموائلها والمواقع ذات القيمة الأيكولوجية؛
- ٦- يوافقون على تخفيض عمليات التصريف والانبعاثات التي يمكن أن تصل إلى البيئة البحرية من المواد السامة والمداومة والتي يمكن أن تؤدي إلى التراكم الأحيائي، ولا سيما الهالوجينات العضوية، إلى مستويات غير ضارة بالإنسان أو الطبيعة بغية القضاء عليها تدريجياً وذلك بحلول عام ٢٠٠٥؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، يقومون بتنفيذ تخفيضات كبيرة لعمليات التصريف والانبعاثات هذه، واستكمال تدابير التخفيض، في حالة الضرورة، ببرامج تهدف إلى حظر استخدام تلك المواد؛ وحث الأطراف المتعاقدة على استعراض الجداول الزمنية ذات الصلة بصورة دورية.
- وبغية إزالة أكبر عدد ممكن من هذه المواد من الآن حتى عام ٢٠٠٥، ولا سيما الهالوجينات العضوية، وتسهيل تحديد الوسائل والبرامج والجداول الزمنية الكفيلة بتحقيق ذلك في أسرع وقت ممكن، حسب فئة المواد والفروع الصناعية وأفضل التقنيات المتاحة، تكلف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بتنظيم التشاور مع الأطراف المتعاقدة والعلماء ورجال الصناعة والمنظمات غير الحكومية.

وسيعقد أول اجتماع في أقرب فرصة على ألا يتجاوز ذلك الأول من تموز/يوليه ١٩٩٦.

٧- يلزمون أنفسهم بتعزيز النقل الفعال للتكنولوجيات النظيفة، ولا سيما إلى البلدان النامية، لتشجيع إقامة مراكز للإنتاج النظيف التي تتطلب بحوثًا وتشجيعًا وجمع المعلومات ونشرها عن عمليات الإنتاج النظيف؛

٨- يلزمون أنفسهم ببيان تضامنهم مع السكان في حوض البحر المتوسط الذين يعانون من نتائج العدوان والإرهاب بواسطة وضع برامج وتنفيذها لإعادة تأهيل المناطق والبيئات والموارد المتأثرة بالأعمال المدمرة؛

٩- يلزمون أنفسهم بالتعاون وتعزيز التضامن مع شعوب البحر المتوسط في حالة الكوارث الطبيعية والحوادث التقنية الجسيمة وذلك بتنفيذ برامج لتعمير البيئة والمناطق المضارة؛

١٠- يعيدون لوحدة التنسيق بهمة حشد أموال وموارد إضافية لتنفيذ الأنشطة المتوخاة في المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط ومجالات الأولوية للأنشطة للبيئة والتنمية في حوض البحر المتوسط (١٩٩٦-٢٠٠٥)؛

١١- يطلبون إجراء تقييم لنتائج التنفيذ للأنشطة المتوخاة بالنسبة للأهداف المحددة في إطار المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط والمهام الموكلة إليها في مجالات الأولوية لأنشطة البيئة والتنمية في حوض البحر المتوسط (١٩٩٦-٢٠٠٥) والتي تخضع لآلية لرصد تنفيذها؛

١٢- يطلبون من اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة التي ستمثل فيها المنظمات غير الحكومية حسب الأصول، أن تدرس امكانية انشاء صندوق خاص لتعزيز المشروعات ذات الصلة بصيانة الطبيعة الادارة الساحلية المتكاملة، ويكون مكملا للصندوق الاستماني للبحر المتوسط ويهدف الى تعبئة الموارد المالية الاضافية اللازمة وكفالتها؛

- ١٣- يطلبون من لجنة البحر المتوسط المعنية بالتنمية المستدامة، التي ستمثل فيها المنظمات غير الحكومية تمثيلاً تاماً، دراسة جدوى انشاء صندوق خاص لتعزيز المشروعات المتعلقة بصيانة الطبيعة والادارة الساحلية المتكاملة، المكمل للصندوق الاستثماري للبحر المتوسط والهادف الى حشد وضمان الموارد المالية الضرورية الاضافية؛
- ١٤- يدعون جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المعنية، ولا سيما المجتمعات المحلية والمجتمع العلمي والتربوي والشركات والمنظمات غير الحكومية للارتباط بتنفيذ المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط؛
- ١٥- يدعون أيضاً المنظمات الدولية والبرامج المالية والإضافية الأخرى للارتباط بتنفيذ المرحلة الجديدة لخطة عمل البحر المتوسط، وتنسيق وتيسير البرامج المتعلقة بمنطقة البحر المتوسط في إطار خطة عمل البحر المتوسط.
- ١٦- يقررون الاجتماع مرة ثانية خلال الاجتماع العادي العاشر للأطراف المتعاقدة في تونس عام ١٩٩٧.

التذييل الأول خطة عمل لحماية البيئة البحرية والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط

(المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط)

مقدمة

اعتمدت بلدان البحر المتوسط والاتحاد الاقتصادي الأوروبي في عام ١٩٧٥ خطة عمل البحر المتوسط وفي عام ١٩٧٦ اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث (اتفاقية برشلونة). وكانت الأهداف الرئيسية لخطة عمل البحر المتوسط مساعدة حكومات البحر المتوسط في تقييم ومكافحة التلوث البحري وصياغة سياساتها البيئية الوطنية وتحسين قدرة الحكومات على تحديد خيارات لأنماط بديلة للتنمية ووضع خيارات رشيدة أفضل لتخصيص الموارد.

وبالرغم من أن التركيز الأولي لخطة عمل البحر المتوسط كان على مكافحة التلوث البحري، إلا أن الخبرة أكدت الاتجاهات الاجتماعية الاقتصادية وكذلك سوء الإدارة وتخطيط التنمية باعتبارها جذور معظم المشاكل البيئية وأن حماية البيئة النفعالية والدائمة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ومن ثم، تحول تركيز خطة عمل البحر المتوسط بالتدرج من النهج القطاعي لمكافحة التلوث إلى الإدارة المتكاملة وتخطيط المناطق الساحلية باعتبارها الأداة الرئيسية التي يمكن من خلالها إيجاد حلول.

وبالرغم من صعوبة تقييم التقدم المحرز، هناك شواهد مباشرة وغير مباشرة أن عدداً كبيراً من الإجراءات الملموسة قد اتخذتها بلدان كثيرة تمشياً مع متطلبات وأحكام خطة عمل البحر المتوسط، وبالتالي تؤثر على السياسات والممارسات البيئية لبلدان البحر المتوسط. لقد كانت خطة عمل البحر المتوسط أداة مهمة في التغيير والتقدم المتعلقان بالمسائل البيئية في البحر المتوسط. ومن بين الإنجازات ذات الأهمية الخاصة زيادة الوعي المتعلق بأهمية البيئة البشرية لحاضر ومستقبل البحر المتوسط وشعوبه؛ والتغير الواضح في اتجاهات مستوى وضع السياسة نحو حماية البيئة؛ وخلق إحساس بالتضامن وضرورة العمل الجماعي نحو مستقبل أفضل للبحر المتوسط.

إلا أن القصور الرئيسي في حماية البيئة البحرية للبحر المتوسط ومنطقته الساحلية هو عدم كفاءة إدارة المناطق الساحلية نتيجة للافتقار للتخطيط وإدارة المناطق الساحلية الكافيين؛ وعدم كفاية التشريعات الوطنية وقاعلية فرضها؛ وضعف الهياكل المؤسسية وعدم كفاية الموارد البشرية المخصصة لهذه الأنواع من الأنشطة؛ والافتقار في حشد الموارد المالية الكافية والتزام سياسي واضح لحل المشاكل الحالية.

لقد صممت المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط مع الأخذ في الاعتبار الإنجازات والقصور خلال العشرين سنة الأولى من وجودها وكذلك نتائج التطورات الأخيرة مثل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، ١٩٩٢)، والاجتماع الثامن للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة (أنطاليا، ١٩٩٢)، ومؤتمر جدول أعمال القرن ٢١ المتعلق بالتنمية المستدامة في البحر المتوسط (تونس، ١٩٩٤).

الأهداف

إن الأهداف الرئيسية هي:

- ضمان الإدارة المستدامة للموارد البحرية الطبيعية وموارد الأرض وتكامل البيئة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وسياسات استخدام الأرض؛
- حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية من خلال مكافحة التلوث عن طريق خفض، وكلما كان ممكناً، القضاء على المدخلات الملوثة سواء المزمته أو العرضية؛
- حماية الطبيعة وحماية وتعزيز المواقع والمناظر الطبيعية ذات القيمة الأيكولوجية أو الحضارية؛
- دعم التضامن فيما بين الدول الساحلية في البحر المتوسط في إدارة تراثها المشترك ومواردها لغائدة الأجيال الحاضرة والمقبلة؛
- المساهمة في تحسين نوعية الحياة.

التنفيذ

تتحمل الدول الساحلية للبحر المتوسط المسؤولية الكاملة لتنفيذ سياستها نحو تحسين البيئة والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، فهي مسؤولة عن تنفيذ اتفاقية برشلونة والبروتوكولات المتصلة بها وخطة عمل البحر المتوسط.

وفي معرض اضطلاعها بمهامها، تحظى الأطراف المتعاقدة بدعم أمانة اتفاقية برشلونة الأطراف المتعاقدة التي عهدت إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووحدة التنسيق التابعة له، تحت إشراف الوحدة، من خلال مراكز الأنشطة الإقليمية التابعة لخطة عمل البحر المتوسط.

وتقرر اجتماعات الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة المهام المحددة المعهود بها للأمانة ومراكز الأنشطة الإقليمية لتنفيذ أنشطة خطة عمل البحر المتوسط وكذلك الميزانيات التابعة لها.

وتشأن وحدة التنسيق لخطة عمل البحر المتوسط وتدعم العلاقات مع برامج البحار الإقليمية وأمانات الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بالمنطقة ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية المستدامة والمؤسسات المالية الدولية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة في البحر المتوسط.

وتشارك الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة على نحو منتظم وكالات الأمم المتحدة المتخصصة فيما يتعلق بصياغة وتنفيذ برنامج الأنشطة للمرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط.

وستشارك الأطراف المتعاقدة السلطات المحلية والإقليمية وسلطات المقاطعات، كلما كان ذلك ملائماً، في صياغة وتنفيذ برنامج الأنشطة للمرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط.

وسوف تشارك الأطراف المتعاقدة أيضاً في أنشطة المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط وكذلك المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة وكذلك المنظمات التي تمثل الأنشطة الاقتصادية.

وعند تنفيذ التنمية المستدامة، ستولى الأولوية لدعم القدرة المؤسسية وتنسيق السياسة العامة على المستوى الوطني وكذلك الإقليمي وعلى صعيدي المقاطعات والمحليات كلما كان ملائماً. وفي هذا الصدد، ستولى عناية خاصة لتنفيذ الصكوك القانونية الحالية مثل اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها واستخدام صكوك اقتصادية للإدارة المتكاملة للموارد والتخطيط الدقيق للمناطق الساحلية وإدارة الموارد الطبيعية.

أولاً- التنمية المستدامة في البحر المتوسط

١- تكامل البيئة والتنمية

إن الإدارة وصيانة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التكنولوجي والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق ومواصلة تلبية الحاجات البشرية للأجيال الحاضرة والمتبلة حيوي لحوض البحر المتوسط. إن التفاعل المعقد بين المكونات البيئية (المياه والغابات والتربة) والقطاعات الاجتماعية الاقتصادية (الزراعة والصناعة والطاقة والسياحة والنقل) تتطلب تكامل السياسات البيئية في السياسات الإنشائية. وعلى المستوى الإقليمي، ستوضع الأنشطة التي تتشعب مع ذلك (في إطار لجنة البحر المتوسط المعنية بالتنمية المستدامة التي ستنشأ وتنفذ في إطار خطة عمل البحر المتوسط) بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة وبدعم من الأمانة مع مراكز الأنشطة الإقليمية ذات الصلة كلما كان ذلك ملائماً.

١-١ الأنشطة الاقتصادية والبيئة

في حوض البحر المتوسط، ومع موارده الطبيعية المحدودة والهشة، أدت التطورات الاجتماعية الاقتصادية الأخيرة إلى ظهور تغييرات رئيسية عرضت تراثه إلى الخطر. إن اتجاهات السكان، التي تشير إلى أن عددها في عام ١٩٩٤ بلغ ٤١٠ مليون نسمة قد يرتفع إلى ٥٥٠ مليون نسمة في عام ٢٠٢٥، مع الوسائل الحديثة للإنتاج والاستهلاك التي تقوم بدور رئيسي في هذه التغييرات.

إن تكثيف الزراعة له أثر كبير على موارد المياه والتربة. فمِنذ السبعينات، تطور التصنيع بخطوات كبيرة، بالرغم من أن الصناعات الثقيلة والملوثة تبين إشارات إلى الانخفاض. وغالبا ما تكون التكنولوجيات المستخدمة عتيقة وتولد تلوثا كبيرا. وتتنافس الصناعة، التي تستهلك كميات هائلة من الموارد الطبيعية والطاقة، من أجل الحصول على مساحات مع التنمية الحضرية والبنيات الأساسية للنقل الرئيسي، ولا سيما على

الساحل. وتتنافس السياحة أيضا، التي تحقق عائدا من خلال استغلال مباحث التراث الطبيعي والتاريخي مع الخط الساحلي مما تؤدي إلى مزيد من المياني. فيقوم بزيارة المنطقة الساحلية للبحر المتوسط مائة مليون سائح من جميع أنحاء العالم، والرقم المتوقع لعام ٢٠٢٥ يتراوح ما بين ١٧٠ و٢٤٠ مليون سائح، بينما السياحة المحلية يتوقع أيضا أن تزداد بشكل رئيسي. وهناك ضغوط هائلة على موارد المياه، بينما يؤدي اكتظاظ المواقع الطبيعية والتاريخية والضغط على استخدام الأرض إلى تدميرها ومن ثم انخفاض الدخل - رأس المال من السياحة الضروري لعدد من البلدان.

ولهذه الأنشطة الاقتصادية، تصح الأهداف الرئيسية في علاقتها بالتنمية المستدامة هي:

١-١-١ الزراعة

يتوقع التوسع في الإنتاج الزراعي في منطقة البحر المتوسط، ولا سيما في بلدان الجنوب والشرق. وسيكون لهذا التوسع، مثلا من خلال استخدام الري، زيادة الأثر على التربة ونوعية المياه. فضلا عن ذلك، تنكس الأرض الصالحة للزراعة تحت ضغط الإنشاءات وخسارة الخصوبة والتلح والتآكل.

ويشكل انتشار التصحر في أشكاله المختلفة تهديدا للتنمية الاجتماعية والزراعية في كل من الأقاليم الساحلية وفي الداخل.

وللمساهمة في التنمية المستدامة، ينبغي أن تركز الأنشطة، على مستوياتها المختلفة، على:

- الطرق الرشيدة للاستفادة من التربة وموارد المياه من خلال تشجيع ممارسات زراعية تناسب الأوضاع الطبيعية والايكولوجية السائدة في الأقاليم المعنية؛
- زيادة الإنتاجية الزراعية والإنتاج بواسطة التقنيات السليمة بيئيا؛
- وضع واستخدام تقنيات للري باستخدام مياه أقل وشبكات تصريف مناسبة؛
- تحديد واستخدام التقنيات المناسبة ليس فقط في الزراعة بل أيضا لتحسين الموارد الجينية المحلية؛

- مكافحة استخدام المواد الكيميائية التي تلوث التربة والمياه واستخدام الأسمدة الطبيعية.

٢-١-١ الصناعة

تضاعف التنمية الصناعية من عدد المشاكل الرئيسية الحالية المتعلقة بتلوث الهواء والمياه وتدهور نوعية الحياة.

وللاستجابة للاحتياجات الوطنية وتوفير الوصول إلى أسواق البحر المتوسط والأسواق الدولية لكي تتحقق التنمية المستدامة، ينبغي اتخاذ التدابير التالية:

- تشجيع وتيسير استخدام إجراءات صناعية ملائمة وتكنولوجيات نظيفة؛
- تيسير النقل وتكيف ورقابة التكنولوجيا فيما بين بلدان البحر المتوسط؛
- التوحيد والإسراع باستخدام برامج لمكافحة وخفض التلوث الصناعي؛
- الدعم والتوسع في برامج لخفض النفايات الصناعية وإدارتها.

٣-١-١ الطاقة

إن زيادة استهلاك الطاقة في البحر المتوسط، وأساسا من خلال استخدام الوقود الحفري يضيف إلى التلوث والتدمير البيئي الحالي في البحر المتوسط. ومن ثم هناك حاجة لتحسين إدارة الطاقة واستخدام سياسات تتوافق مع التنمية المستدامة.

وفي هذا الصدد، تتمثل الأهداف التي ينبغي تحقيقها على مستوى البحر المتوسط والمستويات الوطنية والمحلية وبالتعاون مع المنظمات الدولية المهمة فيما يلي:

- تشجيع وتيسير استخدام مصادر طاقة جديدة ومتجددة في الاستخدام المحلي والصناعي والعام والخاص بما في ذلك مشروعات تجريبية؛
- وضع تقنيات لرقابة الطاقة والاقتصاد في استخدامها؛

- ضمان أن أي محطات كهرباء جديدة تنشأ في ساحل البحر المتوسط سليمة بيئياً وتحديث محطات القوى الحالية، كلما كان ذلك ملائماً.

٤-١-١ السياحة

إن السياحة هي أحد العوامل الرئيسية المؤثرة على البيئة والتنمية في حوض البحر المتوسط. فهي تقوم بدور مهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية في كثير من بلدان البحر المتوسط إلا أنها من ناحية أخرى لها تأثير ضار على موارد الأرض والموارد البحرية والتربة والمنطقة الساحلية والبحر والمواقع التاريخية والطبيعية والمناظر الطبيعية والمجتمع والسكان المحليين.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للأنشطة المتعلقة بالسياحة على مستوى البحر المتوسط والمستويين الوطني والمحلي فيما يلي:

- تقييم ورصد أنشطة السياحة وتأثيرها على البيئة من خلال مؤشرات ملائمة ومتصلة بهذا الموضوع؛
- تشجيع التعاون الإقليمي والدولي الذي يعزز السياحة السليمة بيئياً والمتوافقة مع التنمية المستدامة؛
- رصد الموارد السياحية الطبيعية والحضارية والبشرية والاضطلاع بتقييم منتظم للأثر البيئي وقدرة الحمل؛
- وضع برامج إعلام وتدريب للقائمين بالمعنيين بما في ذلك الارتفاع بوعي السياح كيما يتمكنوا من اختيار السياحة التي تحترم بيئة البحر المتوسط.

٥-١-١ النقل

سيؤدي تطور النقل الجوي والبري المرتبط بتوسع الأنشطة الاقتصادية إلى ضغوط متزايدة على المنطقة الساحلية. فمن المتوقع أن يزداد عدد السيارات ثلاثة أضعاف خلال الثلاثين سنة القادمة. ومن الضروري إيلاء اعتبار خاص لهذا الاتجاه الواضح الذي سيكون له تأثير رئيسي على نوعية البيئة في المناطق الساحلية والحضرية.

وتتمثل الأهداف الرئيسية للبرنامج في :

- تقييم ورصد وسائل النقل وكثافتها في المناطق الساحلية باستخدام مؤشرات مناسبة؛
- تحديد وتشجيع استخدام وسائل نقل بديلة أقل ضرراً بالبيئة؛
- نشر معلومات عن سياسات وتكنولوجيات النقل التي تساهم في التنمية المستدامة بما في ذلك المتعلقة بالنقل العام.

٢-١ الإدارة الحضرية والبيئة

يتوقع أن يتضاعف عدد سكان الحضر في البحر المتوسط، حيث يتركز ٤٠ في المائة منهم في الساحل، بحلول عام ٢٠٢٥ الأمر الذي سيزيد المستوطنات على الساحل زيادة كبيرة.

إن نوع التنمية الحضرية الناتج من هذا التركيز هو شاغل بيئي لسببين:

- الضغوط الهائلة التي تمارس على الموارد الطبيعية والمناظر الطبيعية والمناطق الطبيعية التي يتم الاستيلاء عليها أو تدمير لتلبية احتياجات التنمية الحضرية؛
- البيئة التي تنشأ في المناطق المكتظة بالمباني غير الصالحة بسبب معدل المنشآت وتأثيرها على النقل واستهلاك الطاقة وإنتاج الفضلات وخسارة المساحات والمناظر الطبيعية وزيادة الطلب على البنية الأساسية.

إن نتائج هذه الاتجاهات هي سبب القلق فيما يتعلق بالتنمية المستدامة:

- تدهور البيئة الحضرية ونوعية الحياة لها تأثير سلبي على الحياة الاجتماعية والصحة العامة؛

- ومن وجهة النظر الاقتصادية، من المحتمل أن تصبح المناطق المكتظة بالمباني ذات البيئة المتدهورة أقل جاذبية، ولا سيما لقطاع الخدمات.
- وينبغي أن تقوم السلطات المختصة بصياغة استراتيجيات للإدارة الحضرية المستدامة من أجل:
- خلق إطار مؤسسي يوفر إدارة للمناطق المكتظة بالمباني على المستوى الإداري المناسب؛
- تشجيع استخدام التخطيط الحضري مع أخذ المسائل البيئية في الاعتبار من خلال تحليل البيئة الحضرية؛
- تشجيع السياسات الحضرية الفعالة الموجهة نحو توفير الطاقة وأشكال النقل غير الملوثة وإدارة النفايات والاستخدام المستدام للمياه وإنشاء مدن للترويج؛
- استخدام أدوات مالية تتشى مع ذلك؛
- تنمية قدرات مؤسسية ومهنية؛
- إشراك كل العاملين المعنيين.
- وعلى المستوى الإقليمي، سيجري تنفيذ أنشطة التعاون، بتشجيع التعاون اللامركزي المنسق من أجل:
- وضع منهجيات ملائمة ونشرها؛
- تشجيع تبادل الخبرات والممارسات؛
- ضمان تدريب العاملين المعنيين؛
- المساهمة في حشد الموارد المالية الدولية لصياغة وتنفيذ استراتيجيات للبيئة الحضرية.

٢-١ الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

على المستوى الإقليمي، سيجري وضع أنشطة محددة في هذا القسم وتنفيذها من قبل المنظمات الدولية والبرامج ذات العلاقة، وكلما كان ملائماً، بدعم من الأمانة ومراكز الأنشطة الإقليمية.

١-٢-١ موارد المياه

إن نوعية وتوافر موارد المياه العذبة حيوي في البحر المتوسط ليس فقط من أجل الاستهلاك البشري بل أيضاً للزراعة والصناعة والسياحة والمكونات الأخرى للاقتصاد. إن التفاعل بين هذه المكونات ينبغي تناوله من خلال خطط متكاملة لإدارة موارد المياه.

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج في إدارة موارد المياه واستخدامها بطريقة مستدامة ولتحقيق ذلك من خلال:

- تشجيع استخدام أدوات لإدارة الطلب على المياه؛
- تقييم ورصد الحالة النوعية والكمية لموارد المياه في كل بلد من خلال مؤشرات ذات علاقة؛
- إعداد خطط رئيسية في كل بلد لموارد المياه على أساس الأحواض والتوسع في الخطط الحالية لتمشى مع المبادئ المقبولة بصورة عامة للتنمية المستدامة مع استخدام النيج المتكامل، ولا سيما في المناطق الساحلية والجزر؛
- إعداد أو تحسين التشريعات الوطنية الموجهة نحو التنمية وتنفيذ الطرق المتكاملة لإدارة موارد المياه واستخدامها؛
- إعداد مبادئ توجيهية وبرامج تدريب ووسائل لتبادل الخبرات بشأن التنمية المتكاملة وإدارة موارد المياه واستخدامها وإعادة استخدامها.

٢-٣-١ التربة

إن تآكل التربة والتصحر هما أحد المشاكل الخطيرة التي تؤثر على المنطقة. وتتأثر الزراعة والغابات بنوع خاص مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية التي تساعد بدورها على تفاقهم المشاكل الاجتماعية في المنطقة.

والهدف الرئيسي هو صيانة الأرض واستصلاحها.

وتهدف الأنشطة إلى:

- تقييم ورصد الحالة المتعلقة بتدهور التربة باستخدام مؤشرات مناسبة وذات علاقة؛
- وضع سياسات واستراتيجيات وبرامج فعالة تشمل وضع خرائط وتدابير رصد وحماية لمنع خسارة التربة والتصحر ومكافحتها؛
- تنفيذ، على الصعيد الوطني، التدابير الواردة أعلاه وكذلك المقررات ذات العلاقة المتخذة في المحافل الدولية المختلفة مثل منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية التي تؤكد بصورة خاصة على اتناقية مكافحة التصحر وبصورة محددة أكثر على عنصر البحر المتوسط.

٢-٣-١ الموارد البحرية الحية

بما أن مخزونات الأسماك العديدة تعاني من ضغط شديد، من الضروري اتخاذ إجراء فوري على مستويات عديدة (مجتمع صيد الأسماك ومنظمات مصائد الأسماك والحكومات) بدءاً بتدعيم الإجراءات القائمة بالفعل لوقف الاتجاهات الحالية نحو تدهور الموارد والموائل.

ويتمثل الهدف في الإدارة المستدامة للموارد البحرية الحية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وتهدف الأنشطة الرئيسية إلى:

- تحسين قاعدة المعلومات الحالية بشأن حالة الموارد البحرية الحية وتشجيع البحوث بشأن آثار التدهور البيئي وأثر أنشطة الصيد؛ وهذه المعلومات ضرورية لوضع سياسات لإدارة هذه الموارد؛
- وضع سياسات مشتركة لإدارة الموارد تقوم على أساس مبدأ الحذر؛
- إنشاء، من خلال المجلس العام لمصايد الأسماك في البحر المتوسط، إطاراً قانونياً لنهج تعاوني لحماية وصيانة الموارد البحرية الحية خارج المياه الإقليمية؛
- ضمان تنفيذ مدونة قواعد سلوك الصيد الرشيد للأسماك التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة، والاتفاق لتشجيع امتثال سفن الصيد لتدابير الصيانة والإدارة في أعالي البحار والقرار المتخذ في إطار مؤتمر الأمم المتحدة بشأن مخزونات الأسماك المنتشرة ومخزونات الأسماك العالية الهجرة؛
- تشجيع تربية الأحياء المائية السليمة بيئياً.

٤-٣-١ الغابات والغطاء النباتي

إن تدهور الغابات والغطاء النباتي يسبب قلقاً متزايداً في منطقة البحر المتوسط. إن الإفراط في الرعي واستخدام الخشب للوقود بالإضافة إلى الحرائق وعسليات التحضر هي الأسباب الرئيسية لإزالة الأحراج. ولمعالجة هذه المشاكل، أعدت منظمة الأغذية والزراعة برنامج عمل الغابات للبحر المتوسط تقوم فيه خطة عمل البحر المتوسط بأنشطة الاتصال والتنسيق. ويستخدم هذا البرنامج نهجاً متكاملاً متعدد التخصصات يعتبر أساسياً لإظهاره المفاهيمي العام ولتطبيقه في كل بلد من البلدان.

وتهدف أنشطة هذا البرنامج بنوع خاص إلى ما يلي:

- إجراء تقييم سريع لحالة الغابات في كل بلد وتحديد الأولويات؛

- وضع خطط دليل الغابات لكل بلد مصمم لحماية الغابات والإدارة المستدامة والاستخدام لأغراض متعددة؛
- تعزيز التعاون وتبادل المعلومات بين البلدان.

٤-١ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

ينبغي أن تضمن استراتيجيات الإدارة للمناطق الساحلية في البحر المتوسط أن الموارد المحدودة والهشة تستخدم بطريقة مستدامة من خلال التخطيط والتنظيم لصيانة قيمها الايكولوجية وتشجع أنشطة لتحسين نوعية حياة سكان الساحل.

تتطلب الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية فهما للعلاقات الحالية بين موارد الساحل واستخدامها والأثر المتبادل بين التنمية والبيئة.

تتمثل أهداف الحماية والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية فيما يلي:

- صيانة التنوع البيولوجي للأنظمة الايكولوجية الساحلية؛
- التخطيط الساحلي لحل التنافس بين التحضر والتصنيع والسياحة والنقل والزراعة وتربية الأحياء المائية وبين صيانة الأنظمة الايكولوجية للأجيال القادمة؛
- وقف الضغوط البشرية على الموارد الساحلية واستخدامها؛
- تحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية بتكاليف يقبلها المجتمع؛
- منع والتضاء، كلما كان ممكناً، على التلوث من جميع المصادر الحضرية والصناعية والسياحية والزراعية وتربية الأحياء المائية والنفايات الصلبة والسائلة والمخاطر الطبيعية والتكنولوجية؛
- مشاركة الجمهور وروابطه المتعددة من أجل حشد الإحساس بالمسؤولية المدنية لمواجهة التحديات الجديدة؛

- تنمية قدرة مؤسسية وموارد بشرية ضرورية للاستجابة للأهداف المترابطة والمتصارعة في أغلب الأحيان.

ينبغي ان تصيح الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بالتدرج النهج المعياري لتناول المشاكل التي تؤثر على المناطق الساحلية في البحر المتوسط. ومن أجل هذا الغرض، ينبغي سن تشريعات على المستوى الوطني، وكلما كان ممكنا، على المستوى دون الوطني وإقامة أو تدعيم قدرات مؤسسية. وينبغي أيضا وضع وتنفيذ أدوات مناسبة مثل الاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية والتحليل المنتظم والمنظوري وتقييم الأثر البيئي والأدوات الاقتصادية.

وينبغي أن يشجع هذا التشريع على حماية نسبة مئوية كبيرة من الشريط الساحلي ومنع مواصلة تحضر وتصنيع الخط الساحلي ووضع قواعد لتحديد المناطق الطبيعية التي ينبغي حمايتها وضمان الاستخدام المتكافئ للساحل.

وعلى الصعيد الإقليمي، سيجري تنظيم أنشطة تعاون من أجل:

- وضع منهجيات تخطيط ملائمة بصورة مشتركة؛
- توفير التدريب وتبادل المعلومات ونقل المعرفة؛
- تشجيع وتيسير التعاون مع المؤسسات الدولية المحتمل أن تدعم سياسات إدارة المناطق الساحلية.

5-1 عناصر استراتيجية للبحر المتوسط

إن شواغل التنمية المستدامة، التي أكد عليها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والناجمة عن الصلات المعقدة بين التنمية الاجتماعية الاقتصادية والبيئة، ينبغي توضيحها بالكامل للسماح بوضع استراتيجية للبحر المتوسط وكذلك ينبغي تحديد استراتيجيات وطنية بشأن التنمية المستدامة. وينبغي أن تحظى الجهود المبذولة في تكامل الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية مع تنمية اقتصادية مستقرة بالأولوية على طول البحر المتوسط. ومن أجل هذا الغرض، ستكون الأنشطة الرئيسية على الصعيد الإقليمي هي:

- تشجيع ووضع وظيفة لمراقبة وتقييم التفاعل بين البيئة والتنمية في حوض البحر المتوسط:
 - قائمة على الأنشطة الحالية ذات العلاقة على الصعيدين الوطني والإقليمي؛
 - المساهمة في توفير الدعم التقني للتنمية لوظائف وطنية مماثلة عندما تطلبها الحكومات؛
 - تلقي ومعالجة وتحليل المعلومات ذات العلاقة بشأن البيئة والتنمية في البحر المتوسط؛
 - تحليل عمليات التنمية في تفاعلها مع البيئة والتنمية لمساعدة عملية اتخاذ القرارات؛
 - وضع مؤشرات للتنمية المستدامة قابلة للتطبيق في البحر المتوسط تتماشى مع المؤشرات التي وضعها برنامج الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية والمؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى؛
 - تبادل الخبرات بشأن التنمية الاقتصادية المستدامة؛
 - وضع توصيات عملية لتيسير تكامل إدارة الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية عند إعداد السياسات الإنمائية الوطنية.
- وعلى الصعيد الوطني، ستكون الأنشطة الرئيسية هي:
- إنشاء هيكل - مشتركة بين الوزارات أساسا - مثل لجان التنمية المستدامة التي تهدف إلى تقريب جميع المؤسسات العاملة في وضع سياسات التنمية المستدامة؛
 - وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة، بما في ذلك بصورة خاصة وضع أدوات مالية ذات علاقة؛
 - وضع سياسات قطاعية تشمل المشاكل البيئية في مجالات الأولوية مثل الطاقة والصناعة والنقل والزراعة والسياحة.

٦-١ بناء القدرات الوطنية والمحلية

إن قدرة بلدان البحر المتوسط على البدء في طريق التنمية المستدامة سيعتمد إلى حد كبير على قدرتها في تقييم المشاكل وتحديد مستوى الأولوية للاحتياجات الملحة وإيجاد استراتيجيات استجابة وتوفير وسائل تنفيذ هذه السياسات.

- على المستوى المؤسسي الوطني، تدعو سياسات التنمية المستدامة إلى وضع إطار تنظيمي يضمن الصلة مع جميع الإدارات والوكالات الحكومية ذات الصلة في إطار التنسيق فيما بين الوزارات؛

- وعلى الصعيد المحلي، القيام أيضا بتطوير قدرات لتصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة.

وتهدف بناء القدرات على وضع وسائل متاحة وتحسين مستويات التدريب في المجالات التالية:

- العلم والتكنولوجيا المتعلقان بالتفاعل بين التنمية والبيئة؛

- إدارة الخدمات العامة المرتبطة بالبيئة؛

- إدارة الشركات التي يكون لعملها تأثير على البيئة.

٢-٢ صيانة الطبيعة والمناظر الطبيعية والمواقع

إن البحر المتوسط بمناظره الطبيعية وتراثه الطبيعي المتنوع والفريد وماضيه الذي يرجع لآلاف السنين شاهد على المواقع التاريخية التي لا حصر لها وتمثل لسكانه وللملايين السياح الذين يزورونه كل عام تراثا مشتركا يستحق الحماية والصيانة للأجيال الحالية والمقبلة. إلا أن الآثار السلبية للتنمية الحضرية والصناعية والسياحية العشوائية والافتقار إلى استراتيجيات بيئية مناسبة قد أصبحت واضحة للعين. إن الاستيلاء المكثف للشريط الساحلي وتصريف وإلقاء كميات كبيرة من النفايات الصلبة والسائلة في البحر مع الإفراط في استغلال الموارد الطبيعية يشكل تهديدا للحفاظ على التوازن الأيكولوجي وبقاء أنواعه وصيانة المواقع العديدة ذات القيمة الطبيعية والتاريخية العالية والمناظر الطبيعية الرائعة للبحر المتوسط.

إن أمثلة إدارة الساحل في البحر المتوسط التي يتمثل هدفها في حماية الطبيعة والمناظر الطبيعية والمواقع التاريخية ما زالت نادرة أو محدودة جغرافيا. إن النقص في وضع استراتيجيات للإدارة السليمة بيئيا، التي تعاني من ضغوط التنمية الاجتاعية الاقتصادية السريعة، كانت تحبذ الأنشطة لمدة طويلة التي تعود بفوائد اقتصادية قصيرة الأجل والتي أصبح لها في المدى الطويل آثار سلبية على صيانة سواحل البحر المتوسط. ومن الواضح أن هذا الاتجاه السلبي يمكن عكسه بفاعلية إذا كانت نتائجه على بيئة البحر المتوسط وتنوعه البيولوجي معروفة بشكل واسع وإذا شملت استراتيجيات التخطيط والتنمية لدون الأقاليم المختلفة للبحر المتوسط إدارة رشيدة للتراث الطبيعي والحضاري.

يأخذ هذا العنصر للمرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط في عين الاعتبار بالكامل اتفاقية برشلونة والبروتوكول بشأن المناطق المتتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر المتوسط ويهدف إلى الاقتراح للأطراف المتعاقدة ببرنامج أنشطة يساعدها في الحماية والإدارة المستدامة للتراث الطبيعي والحضاري للبحر المتوسط، ومن ثم يساهم في التنمية المستدامة للمنطقة.

وقم وضع الأنشطة المقترحة تشبها مع نتائج برنامج الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ولا سيما جدول أعمال القرن ٢١ واتفاقية التنوع البيولوجي وبرنامج العمل لجدول أعمال القرن ٢١ المتعلق بالبحر المتوسط.

وستقوم الأطراف المتعاقدة بتنفيذ الأنشطة بالتعاون مع وبمساعدة أمانة خطة عمل البحر المتوسط ومراكز الأنشطة الإقليمية المختصة وبمساعدها. وسيجري تنفيذها، كلما كان ذلك ملائما، بالتعاون والتنسيق مع برامج الأمم المتحدة ذات العلاقة وأمانات اتفاقيات الاتحاد الأوروبي ولا سيما شبكة NATURA 2000 والمنظمات الدولية الأخرى المعنية وكذلك المنظمات غير الحكومية والشبكات ولا سيما الأنشطة في مجالات محددة وذلك لخلق حافز متكامل وفعال في المنطقة وتجنب ازدواج الأعمال.

وهناك خمسة أنواع من الأنشطة سيجري تنفيذها في إطار تنفيذ البروتوكول:

- جمع البيانات والتقييم الدوري للحالة؛

- التدابير القانونية؛

- التخطيط والإدارة؛

- الوعي الجماهيري والمشاركة؛

- تبادل الخبرات ودعم القدرات الطبيعية.

١-٢ جمع البيانات والتقييم الدوري للحالة

إذا اعتبر مستوى المعرفة لمدى وحالة صيانة التراث التاريخي والحضاري لمنطقة البحر المتوسط كافياً، لا يمكن الإقرار بنفس الشيء فيما يتعلق بالتراث الطبيعي الذي ما زالت المعرفة به متفرقة. ومن ثم، فمن الأهمية القيام بتنفيذ بحوث ودراسات لملء الثغرات الحالية من أجل تحديد الإجراءات المناسبة.

إن الهدف الرئيسي من البرنامج هذا هو التقييم الشامل للحالة، وكلما كان مناسباً، وتطور التنوع البيولوجي في البحر المتوسط لحمايته بطريقة أفضل. ويشمل:

- على المستوى الإقليمي، إعداد قوائم للمواقع الطبيعية وعناصر التنوع البيولوجي ذات الاهتمام المشترك في البحر المتوسط وقوائم بالأنواع المهددة و/أو المهددة بالانقراض في المنطقة والمواقع الطبيعية؛

- على المستوى الوطني، إعداداً قوائم بالأنواع والمواقع ذات القيمة الطبيعية الخاصة وكذلك المناطق النادرة أو الأنظمة الأيكولوجية الهشة التي تعتبر محتجزات للتنوع البيولوجي وذات الأهمية للأنواع المهددة و/أو المهددة بالانقراض.

وسيجري إعداد هذه القوائم طبقاً للمعايير المشتركة الموضوعة من قبل الأطراف المتعاقدة وسيجري استكمالها بصورة منتظمة واستخدامها كأساس لبرامج الصيانة والتخطيط باستخدام أفضل التقنيات المتاحة الملائمة.

٢-٢ التدابير القانونية

إن التشريعات بشأن حماية التراث الطبيعي والحضاري في الوقت الحاضر غير كافية في كثير من بلدان البحر المتوسط ومن ثم هناك ضرورة لاعتماد تشريعات حديثة وكافية لدعم تنفيذ سياسات الصيانة.

ومن الضروري أيضا أن تتخذ الأطراف التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الفعلي للتدابير القانونية المستخدمة.

وسيجري تنفيذ الأنشطة التالية:

- تضع الأطراف المتعاقدة أحكاما قانونية مناسبة تعتمد بناء عليها صكوك تسج بالحماية القانونية للمواقع ذات الاهتمام الخاص نظرا لقيمتها الطبيعية و/أو الحضارية. ويمكن أن تكون الأساليب والقوائم التي تم وضعها في الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية بمثابة أساس في هذا الصدد. وسيجري إيلاء العناية الخاصة في البحر المتوسط إلى موائل الأنواع المهددة وإلى البيئات الجزرية وإلى بقايا الآثار بما في ذلك الموانئ تحت الماء والهياكل والحطام؛
- منح الحماية القانونية للأنواع المهددة و/أو المهددة بالانقراض المحددة في القوائم الوارد ذكرها أعلاه. وتستحق حيوانات فقمة البحر والأنواع المختلفة للسلحفاة البحرية في البحر المتوسط والحيوانات البحرية الشدية في هذا الصدد إيلاء اهتمام خاص؛
- إنشاء آلية وطنية لرصد تنفيذ تدابير الحماية الموضوعة؛
- وضع قائمة المناطق المتمتع بحماية خاصة ذات الأهمية للبحر المتوسط وقائمة بالأنواع المهددة بالانقراض.

٣-٢ التخطيط والإدارة

بالإضافة إلى الحماية القانونية للمواقع، من الضروري أن تخضع هذه المواقع إلى نظام إداري، بينما يكفل الحفاظ على قيمها الطبيعية و/أو الحضارية، وتشجع الجوانب الاجتماعية، ولا سيما المتعلقة بالتثقيف والوعي والبحوث والترويج.

وفي إطار عملية تخطيط المناطق المحمية، ينبغي أخذ دور تلك المناطق التي يمكن أن تلعبه في تنمية المناطق الفقيرة اقتصاديا، مثلا من خلال تشجيع السياحة السلبية بيثيا والسياحة في المناطق الحضرية، في عين الاعتبار.

وقد يكون من الضروري أيضا تحديد العمليات والعوامل التي لها أو يحتل أن يكون لها آثار ضارة على صيانة التنوع البيولوجي وفي نفس الوقت تنفيذ الرصد والتقييم الدوري لحالة الصيانة في المواقع والأنواع التي لها وضع خاص.

إن أشكال الإدارة الفعالة ضرورية لصيانة معظم الأنواع.

ومن ثم سيجري تنفيذ الأنشطة التالية:

- وضع واعتماد استراتيجيات وطنية لضمان صيانة التنوع البيولوجي والتراث الحضاري وتكاملها في سياسات التنمية والتخطيط؛
- وضع واعتماد، على المستويين الإقليمي والوطني، خطط عمل محددة لصيانة وإدارة المواقع والموائل والأنظمة الايكولوجية والأنواع المهددة و/أو المهددة بالانقراض وكذلك تنفيذ خطط عمل معتددة حاليا؛
- الإدارة الفعالة للمواقع المحمية، ولا سيما من خلال وضع خطط إدارة محددة واعتمادها وتنفيذها؛
- وضع أدوات لسياسة الأرض تسمح بالحماية الدائمة للمناطق التي سيجري حمايتها بما في ذلك خارج المناطق المحمية؛
- تشجيع الجمهور العامل على المشاركة بفاعلية في صيانة وإدارة الأنواع والمواقع المحمية؛
- إنشاء دبلوم البحر المتوسط، يمنح خلال الاجتماعات العادية للأطراف المتعاقدة من أجل "المناطق المتنتعة بحماية خاصة ذات الأهمية للبحر المتوسط" للأعمال المتميزة في تنفيذ أنشطة محددة وعملية في مجال إدارة وصيانة التراث الطبيعي للبحر المتوسط؛
- إعداد أنشطة أو مشروعات إقليمية محددة لصيانة الطبيعة والتنوع البيولوجي من أجل حشد الموارد المالية الضرورية من خارج الصندوق الاستثماري للبحر المتوسط.

٤-٢ الوعي الجماهيري والمشاركة

دون دعم الجمهور، لا يمكن تحقيق نتائج تطبيق حماية الطبيعة وتدابير الصيانة التي تتماشى مع التحديات والتهديدات التي تحوم فوق التراث الطبيعي للبحر المتوسط.

فمن طريق الإعلام والارتقاء بالوعي ولا سيما بالنسبة للمجموعات المستهدفة والجمهور العام، أصبح من الممكن في بلدان عديدة ليس تخفيض المعارضة لبعض برامج الصيانة فحسب بل أيضا في بعض الحالات تحقيق مشاركة الجمهور النفعال.

إن الأهداف الرئيسية لهذا العنصر هو توحيد الوعي والإعلام على المستويين المحلي والوطني وكذلك الإقليمي بالإضافة إلى ضمان التعميم السريع لنتائج البحوث العلمية. وسيجري الاضطلاع بالأنشطة التالية:

- وضع برامج تثقيف إعلامية لاستثارة الوعي الجماهيري تتماشى مع مبادرات تستهدف مجموعات مستهدفة خاصة (الشباب وصيادي الأسماك والأفراد المرتبطين بالمناطق المحمية)؛
- تعزيز النشر السريع بوسائل مختلفة بما في ذلك وسائل الإعلام للبيانات المتاحة عن حالة الموائل والعشائر والتهديدات التي تؤثر عليها ولا سيما الأنواع المحمية وبشأن أنشطة الإدارة والصيانة والبرامج المنفذة؛
- وضع برامج إعلامية وللوعي على المستوى الوطني و/أو المحلي وتقييمها دوريا تتماشى مع تدابير الصيانة المنفذة أو المتصورة.

٥-٢ تبادل الخبرات ودعم القدرات الوطنية

تحتاج حماية وإدارة التراث الطبيعي والحضاري لتخصصات محددة وموارد مالية وتقنية كافية. وفي منطقة البحر المتوسط، هناك في الوقت الحاضر اختلافات كبيرة بالنسبة لتوافر هذه التخصصات والتكنولوجيات. إن تحسين القدرات الوطنية في هذه المجالات تمثل في البلدان النامية في البحر المتوسط جانبا مهما لدعم التعاون فيما بين بلدان البحر المتوسط لحماية التراث الطبيعي والحضاري ومساهمة أفضل في البرامج الإقليمية.

إن الهدف الرئيسي للبرنامج الحالي هو تحسين القدرات المؤسسية لبلدان البحر المتوسط في مجال صيانة وإدارة الموارد الطبيعية والتراث الحضاري.

ويمكن تحقيق هذه الهدف من خلال:

- التعاون التقني ونقل المعرفة بين الأطراف المتعاقدة والعاملين الآخرين؛
- إنشاء شبكات تؤدي إلى تحسين تبادل الخبرات بين خبراء البحر المتوسط ولا سيما في مجال المناطق والمواقع المحمية؛
- إعداد برامج تدريب في المجالات العلمية والتقنية والإدارية للعاملين في صياغة وتنفيذ تدابير الصيانة وإدارتها؛
- مساعدة البلدان في وضع مشروعات تؤهلها للتمويل من المتبرعين الماليين الدوليين.

٣- تقييم التلوث البحري ومنعه والقضاء عليه

منذ اعتماد خطة عمل البحر المتوسط في عام ١٩٧٥، أحرزت بلدان منفردة في البحر المتوسط والمنطقة ككل تقدما ملحوظا في حماية البيئة البحرية للبحر المتوسط من التلوث المزمع أو العرضي. وبالرغم من هذا التقدم، تعاني المنطقة الساحلية للبحر المتوسط من ضغوط هائلة، يتطلب إيجاد حلول لهذه المشاكل إجراءات منسقة لتقييم التلوث ومنعه والقضاء عليه مع الأخذ في الاعتبار الطابع الذي لا يمكن فصله بين التنمية الاقتصادية والبيئة.

وتمشيا مع مفاهيم وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ولا سيما جدول أعمال القرن ١٢، يوفر عنصر المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط أساس الإجراءات المتعلقة بتقييم التلوث البحري ومنعه والقضاء عليه من أنشطة برية وبحرية وذلك في إطار منظور التنمية المستدامة.

إن الهدف الرئيسي لهذا العنصر هو القضاء على تلوث البحر المتوسط من الأنشطة البرية والبحرية.

يسمح تقييم المشاكل المتعلقة بالتلوث لعدم التيقن الحالي الذي يواجهه اتخاذ القرارات الإدارية إلى خفضه وتوضيح الصلات بين مدخلات وتركيزات وآثار الملوثات. وقد بدأ هذا التقييم في البحر المتوسط منذ عدة عقود مضت في خطة عمل البحر المتوسط من خلال برنامجها مديول.

ومن خلال هذا البرنامج، الذي نفذ بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة ذات العلاقة، أنشئت شبكة البحر المتوسط لأكثر من ١٥٠ مؤسسة تشارك في بحوث ورصد التلوث البحري؛ ساهمت الكثير من هذه المؤسسات في بناء القدرات.

واستخدمت نتائج هذه الأنشطة كأساس لإعداد وثائق التقييم المقدمة للأطراف المتعاقدة والصكوك القانونية والتدابير المشتركة لمكافحة التلوث. وبالرغم من أن كثيرا من البيانات تم جمعها عن الملوثات الرئيسية ومصادرها وطرقها الأساسية ومصيرها في البيئة، ما زالت توجد ثغرات في المعرفة من بينها الافتقار إلى بيانات كمية عن مصادر التلوث وعدم كفاية التغطية الجغرافية في الجنوب وسوء المعلومات عن المصير البيئي للملوثات والحلقات المنقودة بين المستويات والآثار على المجتمعات البيولوجية.

إن هدف هذا العنصر هو تقييم ما يلي:

- مستويات واتجاهات حمل الملوثات التي تصل إلى البحر المتوسط من مصادر برية وبحرية؛
- مستويات واتجاهات وآثار الملوثات في البيئة البحرية؛
- مخاطر الملوثات على الحياة البحرية ومصادر الأسماك والصحة البشرية في المياه الساحلية ومصاب الأنهار والمياه المفتوحة؛
- حالة المعالجة والتخلص من النفايات السائلة والصلبة في المنطقة الساحلية للبحر المتوسط؛
- منع التلوث وعمليات الإنتاج النظيف ونشر المعلومات والخبرة لتسح لجميع الأطراف بتنفيذ هذه العمليات؛

- المدى الذي تأثرت به البيئة البحرية في البحر المتوسط بواسطة التلوث البحري من السفن والمعرضة إلى الخطر من الحوادث البحرية الرئيسية.

إن الأنشطة الواجب تنفيذها لتحقيق الأهداف الواردة أعلاه هي:

المستوى الإقليمي

- جمع المعلومات عن مستويات واتجاهات حمل الملوثات التي تصل البحر المتوسط؛
- الانتهاء من الشبكة الحالية للبرامج الوطنية لرصد التلوث على أساس تقنيات كافية للرقابة والرصد وإدراج برامج ملزمة لضمان نوعية البيانات؛
- جمع المعلومات عن حالة المعالجة والتخلص من النفايات السائلة والصلبة في المنطقة الساحلية للبحر المتوسط وتقديم هذه المعلومات إلى الأطراف المتعاقدة؛
- جمع معلومات عن آثار التلوث بما في ذلك من السفن على البيئة البحرية؛
- توفير المعلومات للأطراف المتعاقدة والمجموعات المهتمة والأفراد عن مشاكل عامة ومحددة متعلقة بالتلوث واحتمال التهديدات قصيرة وطويلة الأجل على منطقة البحر المتوسط؛
- جمع وتوفير معلومات لأطراف أخرى عن منع التلوث والقضاء عليه وتدابير وعمليات الإنتاج النظيف القائمة.

المستوى الوطني

- إنشاء/تحسين برامج الرصد الوطنية من خلال المساعدة في بناء القدرات للسلطات الوطنية والمختبرات المنفردة وبرامج التدريب وضمان نوعية البيانات.

١-٢-٣ منع تلوث البيئة البحرية الناجم عن أنشطة برية والقضاء عليه

تم التسليم بأن التلوث البحري من المصادر والأنشطة البرية يشكل مشكلة رئيسية في البيئة البحرية. وكانت إحدى الاستجابات لبلدان البحر المتوسط لهذه المشكلة اعتماد بروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر برية، الذي بدأ تنفاذه في عام ١٩٨٣. وفي إطار تنفيذ بروتوكول المصادر البرية، اعتمدت الأطراف المتعاقدة في نهاية عام ١٩٩٤ ثلاثة عشرة توصية للبحر المتوسط تتعلق بتدابير مشتركة لمكافحة التلوث من مصادر برية. وكإجراءات لمزيد من تعزيز البروتوكول، قام برنامج رصد وبحوث التلوث (مدبول) المنفذ في إطار خطة عمل البحر المتوسط بإعادة التركيز التدريجي على المشاكل ذات العلاقة المباشرة لمنع التلوث من أنشطة برية والقضاء عليه.

وهدف هذا العنصر هو:

- حماية البيئة البحرية في البحر المتوسط من التلوث من أنشطة برية. ويجري تحقيق هذا الهدف من خلال أنشطة محددة تنشأ عن أحكام بروتوكول المصادر البرية والتدابير المشتركة للقضاء على التلوث. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال وضع واعتماد خطة عمل إقليمية لخفض، وكلما كان ممكناً، القضاء على التلوث من الأنشطة البرية، التي تشمل أهدافاً كمية وجدول زمني للتنفيذ. وينبغي أن تقوم هذه الخطة على أساس المبادئ التالية: الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأحواض الأنهار؛ مبدأ الحذر؛ مبدأ الغرم على التلوث؛ مبدأ تكنولوجيا الإنتاج النظيف؛ النهج التوقعي بدلاً من ردود الفعل؛ تقييم الأثر البيئي؛ المحاسبة البيئية والأدوات الاقتصادية (رسوم المستعملين وضرائب محددة وسياسات التسعير والممارسات) واتفاقيات طوعية (عهود).

ويوصى بالأنشطة التالية:

المستوى الإقليمي

- وضع مقترحات بتدابير عملية لمنع التلوث وخفضه والقضاء عليه على أساس النهج الحذر كما تنص على ذلك اتفاقية برشلونة والبروتوكولات المتصلة بها؛

- وضع مبادئ توجيهية تقنية لتنفيذ التدابير المعتمدة ومساعدة البلدان النامية في تنفيذها وفرضها؛
- جمع المعلومات بشأن تنفيذ التدابير المعتمدة أو التي توصي بها الأطراف المتعاقدة وعن فاعليتها وإخطار الأطراف المتعاقدة بذلك؛
- تحديد المشاكل التي تمر بها الأطراف المتعاقدة في تنفيذ التدابير وصياغة مقترحات قد تساعد في التغلب على هذه المشاكل.

المستوى الوطني

- وضع وتنفيذ برامج أو خطط عمل وطنية قائمة على أساس النهج الحذر لمنع التلوث والقضاء عليه من الأنشطة البرية. وينبغي أن تشمل هذه البرامج أو الخطط كلما كان مناسباً ما يلي:
- إقامة أو دعم الإدارة العامة المتخصصة في منع التلوث ومكافحته وتوفير أموال كافية لتمويلها؛
- وضع صكوك قانونية وطنية كافية ووضع تدابير واعتمادها لمنع التلوث والقضاء عليه؛
- إنشاء أو دعم هيئات المفتشين البيئيين التي يتوفر لها تدريب المعين وسلطة إدارية؛
- استخدام الأدوات الاقتصادية المناسبة المنبثقة عن مبدأ "الغرم على التلوث" والنهج الحذر؛
- تشجيع الاتفاقات الطوعية (عهود) لخفض التلوث والقضاء عليه كلما كان ملائماً؛
- وضع جدول زمني للتنفيذ الكامل للتدابير المشتركة لمكافحة التلوث التي تعتمدها الأطراف المتعاقدة وكذلك النقاط ذات الصلة بإعلان جنوة؛

- وضع وتنفيذ برامج رصد للامتثال الوطني التي تنفذها المؤسسات المتعاونة الوطنية المشاركة؛

- توفير نظام إبلاغ قطري ملزم بشأن تنفيذ خطط العمل الوطنية بما في ذلك رصد الامتثال.

٢-٢-٣ منع تلوث البيئة البحرية الناجم عن أنشطة بحرية والاستجابة له

يهدف هذا العنصر للمرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط إلى اقتراح استراتيجيات وأنشطة تدعم وتستكمل الجهود الوطنية المبذولة لمنع تلوث البيئة البحرية من أنشطة بحرية والاستعداد له والاستجابة له.

(أ) منع تلوث البيئة البحرية من السفن

من بين بحار العالم، تتسم كثافة حركة مرور السفن التجارية في البحر المتوسط بأهمية خاصة. فينشأ حوالي ٢٠ في المائة من حجم التجارة العالمية المحمولة بحرا من أو موجبة مباشرة إلى ٣٠٠ ميناء في البحر المتوسط أو تمر من خلال البحر المتوسط.

ويرجع التلوث البحري من السفن، إلى مدى كبير، إلى عدم كفاية التنفيذ والفرض غير الفعال للمعايير الدولية. وخلال العمليات الروتينية، قد تقوم السفن بالتصريف في البحر مجموعة مختلفة من المواد مثل النفايات الزيتية والمواد السائلة الضارة والمجاري والمضلات. إن التصريف في البحر لهذه المواد مصدر مهم لتلوث البيئة البحرية. ويؤدي تصميم السفن وصيانتها وتشغيلها وفقا للمعايير العليا المطبقة في المنظمة البحرية الدولية وكذلك توافر مرافق الاستقبال في الموانئ إلى خفض التلوث لمستويات مقبولة.

وعقب إعلان جنوة (١٩٨٥) الذي ضمن بين أهداف الأولوية التي ينبغي تحقيقها إنشاء مرافق استقبال في الموانئ لمياه الصابورة القذرة والمخلفات الزيتية الأخرى، اعتمدت خطة عمل تتعلق بتوفير مرافق الاستقبال في الموانئ كافية في منطقة البحر المتوسط في إطار خطة عمل البحر المتوسط، في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

إن أهداف هذا العنصر هي:

- منع تلوث البيئة البحرية في البحر المتوسط من السفن من خلال توافر حوافز والتشجيع على اعتماد والتنفيذ الفعال وفرض الاتفاقات الدولية لمنع التلوث من السفن؛
- إنشاء، كلما لزم الأمر، مرافق استقبال في الموانئ لجمع النفايات السائلة والصلبة التي تولدها السفن (المخلفات الزيتية والكيماوية والمجري والنضلات).
- وعقب الأنشطة التي ستنفذ لتحقيق الأهداف الموضوعية سيكون ذلك التنفيذ بمساعدة مركز الأنشطة الإقليمية المختص وبالتعاون مع المنظمة البحرية الدولية:

المستوى الإقليمي

- وضع خطة عمل تتعلق بتوفير مرافق الاستقبال في الموانئ كافية في منطقة البحر المتوسط (معمدة في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١)؛
- تشجيع التعاون الإقليمي في ميدان رقابة دولة الميناء؛
- تشجيع التعاون الإقليمي في رصد التلوث البحري من السفن، ولا سيما من عمليات التصريف غير القانونية التي تفرضها أحكام الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن ١٩٧٣/١٩٧٨ بطريقة أكثر صرامة؛
- وضع مبادئ توجيهية تقنية لإنشاء وتشغيل مرافق استقبال على البر للنفايات التي تولدها أنشطة النقل البحري ذات العلاقة.

المستوى الوطني

- المساعدة في تصميم وتنفيذ مشروعات تتعلق بإنشاء وتشغيل مرافق استقبال في الموانئ؛
- مساعدة الأطراف المتعاقدة التي تواجه صعوبات في التصديق على الاتفاقات الدولية ذات العلاقة وتنفيذها وفرضها.

(ب) الاستعداد والاستجابة والتعاون في حالات التلوث البحري العارض

تعتبر مخاطر وقوع حوادث في البحر المتوسط يحتمل أن يسبب تلوثا هائلا بواسطة النفط أو أي مواد خطيرة أخرى محتملا احتمالا كبيرا. إن البحر المتوسط طريق رئيسي لنقل النفط والغاز من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أوروبا وأمريكا الشمالية (يمثل ٢٠ في المائة من النفط المحمول عالميا بواسطة السفن) ويبلغ عدد الموانئ الرئيسية التي تشحن وتفترغ النفط في المنطقة ٥٨ ميناء.

إن معظم البلدان ليست في حالة تسع لها بالاعتماد بمفردها على مواردها عندما تتناول حادثة تلوث بحري رئيسية. ولهذا فإن التعاون الإقليمي والمساعدة المتبادلة لا يمكن الاستغناء عنهما. إن تجمع الموارد والخبرات ستكون طريقة ذات مردودية للتكلفة في مكافحة عمليات الاضطراب. ولتحقيق السرعة والفاعلية ينبغي تخطيط وتنظيم التعاون والمساعدة.

وفي عام ١٩٧٦ اعتادت بلدان البحر المتوسط البروتوكول المتعلق بالتعاون في مكافحة تلوث البحر المتوسط بالزيت والمواد الضارة الأخرى في حالات الطوارئ. ويوفر هذا البروتوكول إطارا قانونيا ومؤسسيا لأعمال التعاون الإقليمي في مكافحة التلوث العارض وقررت أن تنشئ مركزا إقليميا من أجل مساعدتها في تنفيذ البروتوكول. ويقوم على إدارة المركز الإقليمي (المركز الإقليمي للاستجابة لحالات طوارئ التلوث البحري) المنظمة البحرية الدولية.

ومنذ عام ١٩٧٦، تم الاضطلاع بأنشطة ساعدت على تنمية القدرات الفردية والجماعية للدول الساحلية للبحر المتوسط في مكافحة التلوث البحري العارض بواسطة النفط والمواد الخطرة الأخرى.

وأهداف هذا العنصر هي:

- وضع نظم وطنية وثنائية و/أو دون إقليمية للاستعداد والاستجابة للتلوث البحري العارض بواسطة النفط والمواد الخطرة الأخرى بما في ذلك الهياكل التنظيمية وخطط طوارئ وتدريب العاملين ووسائل الاستجابة المناسبة للتلوث؛
- تنظيم التعاون فيما بين الأطراف المتعاقدة في الإعداد والاستجابة للتلوث البحري العارض في حالات الطوارئ.

والأنشطة التي ستنفذ لتحقيق هذه الأهداف هي:

المستوى الإقليمي

- وضع نظام معلومات إقليمي والحفاظ عليه بما في ذلك أدوات تستند على الكمبيوتر للمساعدة في الاستجابة للتلوث البحري؛
- اعتماد تدابير لتيسير التعاون فيما بين البلدان للاستجابة للحوادث التي تسبب أو يحتمل أن تسبب تلوثا للبحر بواسطة النفط والمواد الضارة الأخرى؛
- إعداد مبادئ توجيهية وأدلة ووثائق ومنشورات مرجعية تتعلق بالاستعداد والاستجابة للتلوث البحري العارض؛
- تيسير التعاون الولي وتنسيقه والمساعدة المتبادلة لتقديم المساعدة الاستشارية عند طلبها في حالات الطوارئ.

المستوى دون الإقليمي

- وضع اتفاقات تشغيلية دون إقليمية لمكافحة حوادث التلوث البحري الرئيسية التي تؤثر أو يحتمل أن تؤثر على البحر الإقليمي والسواحل والمصالح المتعلقة بالبلدان المجاورة.

المستوى الوطني

- وضع نظام وطني، بما في ذلك تدريب العاملين، للاستعداد والاستجابة للتلوث البحري العارض؛
- المساعدة في تصميم وتنفيذ مشروعات بيانات عملية تجريبية.

(ج) منع تلوث البيئة البحرية بواسطة إلقاء النفايات من السفن والطائرات

يشكل تلوث البيئة البحرية بواسطة إلقاء النفايات والمواد الأخرى من السفن والطائرات، إذا لم يتم التحكم فيه، خطرا على البيئة في البحر المتوسط.

والهدف من هذا البرنامج هو:

- المنع والتخفيف من تلوث منطقة البحر المتوسط الذي يتسبب فيه إلقاء النفايات من السفن والطائرات. وسيتم تحقيق هذا الهدف من خلال أنشطة محددة تنجم عن أحكام البروتوكول بشأن منع تلوث البحر المتوسط بواسطة إلقاء النفايات من السفن والطائرات.

والأنشطة التي ينبغي تحقيقها لتحقيق هذا الهدف هي:

المستوى الإقليمي

- جمع المعلومات عن إصدار التصاريح وأنشطة الإلقاء وتقديم تقارير موحدة للأطراف المتعاقدة؛
- إعداد مبادئ توجيهية تقنية تتعلق بمنهجية التخلص وتعلق برصد مواقع التخلص؛
- تقييم تنفيذ هذا البروتوكول والنظر في فاعلية التدابير المعتمدة والحاجة إلى تدابير أخرى.

المستوى الوطني

- مساعدة الأطراف المتعاقدة في اتخاذ جميع التدابير المناسبة، على نحو فردي أو من خلال تعاون ثنائي أو متعدد الأطراف، لمنع والتخفيف من تلوث البحر المتوسط كما ورد في بروتوكول الإلقاء؛
- الالتزام بصورة صارمة بالإجراءات المعتمدة لإصدار التصاريح وتقديم تقارير سنوية وطنية عن تصاريح وأنشطة الإلقاء؛
- وضع وتنفيذ برامج رصد لمواقع الإلقاء المنشأة.

(د) منع ومكافحة تلوث البيئة البحرية الناجم عن عمليات استكشاف واستغلال
الرصيف القاري وقاع البحر وتربته التحتية

إن الأنشطة المرتبطة بعمليات استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وتربته التحتية هي مصدر محتمل مهم لتلوث البحر المتوسط. وتمثل أجهزة الاستكشاف والحفر وطين الحفر ومياه التصريف وعمليات تصريف النفط والتحميل والحوادث تهديدا واقعا للبيئة البحرية للبحر المتوسط.

إن هدف هذا العنصر هو حماية البيئة البحرية للبحر المتوسط من جميع أشكال التلوث الناتجة عن أنشطة عرض البحر. وسيكون الهدف الواجب تحقيقه من خلال أنشطة محددة تنشأ عن أحكام بروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث الناجم عن عمليات استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وتربته التحتية.

والأنشطة التي سيجري تنفيذها لتحقيق هذا الهدف هي:

المستوى الإقليمي

- تشجيع التعاون فيما بين الأطراف المتعاقدة بمساعدة المنظمات الإقليمية أو الدولية المختصة ووضع وتنفيذ برامج لمساعدة البلدان النامية بما في ذلك تدريب العاملين والحصول على المعدات المناسبة؛
- وضع واعتماد معايير مشتركة للتخلص من النفط والمخلوطات الزيتية والاستخدام والتخلص من سوائل الحفر ومخلفات الحفر.

المستوى الوطني

- رصد أثر الأنشطة على البيئة من خلال وضع برامج وطنية للرصد؛
- تنظيم دراسات وبرامج للبحوث تمكن من تنفيذ الأنشطة بأقل خطر بالتلوث ممكن.

٣-٢-٢ منع تلوث البيئة والتحكم فيه الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود

إن البحر المتوسط مفتوح طرق بين ثلاث قارات وبلداته لها مستويات مختلفة من التنمية الصناعية والاجتماعية الاقتصادية، وقد أصبح نقل النفايات الخطرة عبر الحدود تهديدا محتملا خطيرا ولا سيما للبلدان النامية في المنطقة. والحقيقة المعروفة أن جزءا صغيرا من النفايات الخطرة المولدة يجري التخلص منها من خلال تكنولوجيا التخلص من النفايات الخطرة.

إن أهداف هذا العنصر هي:

- حماية بيئة البحر المتوسط من التلوث الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود؛
- حظر جمع عمليات تصدير النفايات الخطرة من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المطلية على البحر المتوسط إلى البلدان غير البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛
- التصديق المبكر وتنفيذ مشروع بروتوكول منع تلوث البحر المتوسط الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود وكذلك اتفاقية بازل.

والأنشطة التي سيجري تنفيذها لتحقيق هذه الأهداف هي:

المستوى الإقليمي

- وضع مبادئ توجيهية مناسبة لتقييم الضرر وكذلك قواعد وإجراءات في ميدان المسؤولية والتعويض عن الضرر الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود؛
- وضع طرق للإنتاج النظيف لخفض النفايات الخطرة والتضاء عليها؛
- إيجاد تعاون إقليمي لمنع والتحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود.

المستوى الوطني

- مساعدة الأطراف المتعاقدة في الخفض إلى أدنى حد، وكلما كان ممكناً، القضاء على توليد النفايات الخطرة ونقلها عبر الحدود في البحر المتوسط؛
- مساعدة الأطراف المتعاقدة في اتخاذ تدابير قانونية وإدارية وتدابير أخرى ملائمة في المنطقة تحت ولايتها القضائية لحظر تصدير وعبور النفايات الخطرة إلى البلدان النامية؛
- وضع برامج للمساعدة المالية والتقنية للبلدان النامية لتنفيذ بروتوكول النفايات الخطرة.

٣-٣ التدابير الداعمة

لا يمكن تحقيق التقييم والوقاية والقضاء على التلوث البحري في البحر المتوسط دون أساس مؤسسي وطني قوي تدعمه موارد مالية كافية ومعدات وخبراء. وبينما الحالة في البلدان المتقدمة في منطقة البحر المتوسط تبدو كافية لتناول تنفيذ هذا العنصر، فإن قدرة البلدان النامية تحتاج لمزيد من الدعم.

إن هدف هذا العنصر هو بناء القدرات المؤسسية للأطراف المتعاقدة لتقييم التلوث البحري والقضاء عليه.

إن الأنشطة التي سيجري تنفيذها لتحقيق هذه الأهداف هي:

- توفير المشورة بشأن السياسات القانونية والتقنية والمالية والاستراتيجيات والممارسات التي تساهم في تنفيذ التدابير والأهداف التي تعتمدها الأطراف المتعاقدة؛
- إعداد مبادئ توجيهية وأدلة ووثائق ومنشورات مرجعية تتصل بتنفيذ هذا العنصر؛
- وضع وتنفيذ برامج لضمان نوعية بيانات التلوث؛

- تيسير تبادل المعلومات والحصول عليها ونقل التكنولوجيات ذات العلاقة؛
- تنظيم تدريب فردي وجماعي (مثلا حلقات تدارس وحلقات عمل) لخبراء وطنيين (مدراء تقنيين، علماء) في جميع الموضوعات المتصلة بهذا العنصر؛
- وضع وتنفيذ برامج كافية للتثقيف والوعي الجماهيري؛
- تيسير الاتصالات مع المؤسسات المالية الدولية للحصول على دعم مالي لتنفيذ أنشطة محددة.

٤- الإعلام والمشاركة

إن الإعلام الجماهيري والمشاركة الجماهيرية ضروريان لسياسة التنمية المستدامة وحماية البيئة.

إن أهداف هذا العنصر هي:

- توفير المعلومات المتاحة بشأن حالة التنمية والبيئة في البحر المتوسط وتطورها والتدابير المتخذة لتحسينها إلى الجمهور العام؛
 - تعزيز الوعي البيئي للسكان ووضع نهج مشترك بشأن مشاكل البيئة في البحر المتوسط؛
 - تيسير وصول الجماهير لأنشطة حماية وإدارة البيئة والحصول على المعرفة العلمية بطريقة صحيحة؛
 - حشد المشاركة وضمادها لإشراك العاملين الرئيسيين المعنيين (المجتمعات المحلية وعلى مستوى المقاطعات والمجموعات الاقتصادية والاجتماعية والمستهلكين وما إلى ذلك).
- ولتحقيق هذه الأهداف على الصعيد الوطني والإقليمي، هناك حاجة لإجراءات

هي:

- تنفيذ حملات إعلامية منسقة وأنشطة خاصة بشأن حماية البيئة موجهة نحو المدراء ومتخذي القرارات وكذلك للأطفال والطلاب والمدرسين والسياح؛
- بدء برامج تثقيفية تهدف إلى إعلام الجمهور والشباب، بصورة خاصة، عن قيمة وندرة التراث الطبيعي وضرورة تجنب تدهور البيئات الطبيعية والحضرية وأهمية المشاركة الجماهيرية في صيانتها وإدارتها؛
- مواصلة إصدار وتوزيع الكتيبات والمنشورات والملصقات والتقارير والنشرات الإخبارية والمواد الإعلامية الأخرى والتوسع فيها وكذلك استخدام وسائل الإعلام في جميع أشكالها؛
- تعزيز ودعم تبادل المعلومات والخبرات بشأن المشاكل البيئية في المنطقة وإيجاد تعاون في هذا المجال؛
- ضمان أن جميع المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية تحصل على المعلومات المناسبة المتعلقة بخطة عمل البحر المتوسط وتشارك بناعلية في أنشطة الخطة وذلك من خلال وحدة التنسيق ومراكز الأنشطة الإقليمية؛
- وضع تقرير عن حالة وتطور بيئة البحر المتوسط في فترات منتظمة.

ثانيا- دعم الإطار القانوني

لقد تسارع تطور القانون البيئي الدولي منذ مؤتمر استكهولم في عام ١٩٧٢، فقد شدد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على زيادة تطوير القانون البيئي الدولي نحو التنمية المستدامة وإيلاء اهتمام خاص إلى التوازن الدقيق بين الشواغل البيئية والإنمائية.

ويشدد برنامج جدول أعمال القرن ٢١ على أهمية استخدام القانون لتحقيق هذا التوازن والمساهمة في عملية رصد الامتثال.

وخلال العشرين عاما من التعاون، اعتمدت الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة (١٩٩٧٦) عددا من الصكوك القانونية المهمة التي نشأ عنها دعم هذا التعاون. وتشمل هذه الصكوك:

- اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث (برشلونة، ١٩٧٦)؛
- بروتوكول بشأن حماية البحر المتوسط من التلوث الناشئ عن تصريف النفايات من السفن والطائرات (برشلونة، ١٩٧٦)؛
- بروتوكول بشأن التعاون في مكافحة تلوث البحر المتوسط بالزيت والمواد الضارة الأخرى (برشلونة، ١٩٧٦)؛
- بروتوكول بشأن حماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر برية (أثينا، ١٩٨٠)؛
- بروتوكول بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة في البحر المتوسط (جنيف، ١٩٨٢)؛
- بروتوكول لحماية البحر المتوسط من التلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وتربيته التحتية (مدريد، ١٩٩٤).

وبالنسبة للجوانب القانونية، سينتج عن المرحلة الثانية لخطّة عمل البحر المتوسط تعديل اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث وتعديل بروتوكول بشأن حماية البحر المتوسط من التلوث الناشئ عن تصريف النفايات من السفن والطائرات والبروتوكول الجديد بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر المتوسط.

ومن المتوقع أيضا اعتماد البروتوكول الجديد بشأن حماية منطقة البحر المتوسط من التلوث الناجم عن نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود الذي سيعتمد قريبا وكذلك التعديلات على بروتوكول حماية البحر المتوسط من التلوث من مصادر برية.

لقد أخذت هذه النصوص المعدلة بعين الاعتبار تطور القانون البيئي الدولي واستخدام مفهوم التنمية المستدامة.

أما من الناحية القانونية، فسيجري تنفيذ المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط على أساس ما يلي:

- وضع مزيد من الصكوك القانونية المناسبة لدعم وتوحيد الأساس القانوني للتعاون في البحر المتوسط؛
- دعم بلدان البحر المتوسط، ولا سيما البلدان النامية، في جهودها المبذولة لوضع نظم بيئية واستكمالها تتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة ولتشارك بالكامل في المفاوضات الإقليمية والدولية التي تتناول حماية البيئة والتنمية المستدامة وأن تقدم المساعدة لها في تحقيق بدء النفاذ المبكر والتنفيذ الفعال للاتفاقات البيئية الدولية والإقليمية ذات العلاقة؛
- توفير المساعدة التقنية لبلدان البحر المتوسط النامية في محاولاتها لتعزيز أحكامها التشريعية الوطنية في مجال حماية البيئة والتنمية المستدامة من أجل توضيحها وتعزيز فعاليتها؛
- التعزيز الكامل والفعال والفوري في تنفيذ الصكوك القانونية التي اعتمدها الأطراف المتعاقدة على المستوى الإقليمي كشرط أساسي لمزيد من التعاون ومشاركة بلدان البحر المتوسط في جهودها المبذولة لحماية البيئة وإثراء المنطقة بطريقة مستدامة؛
- استكمال القدرة الإدارية من خلال وسائل لنظام التصاريح والرقابة وكذلك دعم بناء القدرات التشريعية في مجال القانون البيئي على المستويات الوطنية ستساهم إلى حد كبير في التنفيذ الفعال للقوانين الإقليمية والوطنية والاتفاقات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة في منطقة البحر المتوسط؛
- ينبغي أن تضطلع بلدان البحر المتوسط بتنفيذ استعراض وتقييم دوريين من أجل تقييم وتعزيز فعالية القوانين والنظم الإقليمية وتشجيع تكامل السياسات البيئية والتنمية المستدامة من خلال قوانين وطنية واتفاقات إقليمية فعالة.

تقوم الأطراف المتعاقدة بدور أساسي في ضمان نجاح خطة عمل البحر المتوسط ولا سيما العمل في دعم ووضع إطار قانوني على الصعيدين الوطني والإقليمي يتعلق بحماية البيئة والتنمية المستدامة.

وستضمن الأطراف المتعاقدة في جميع الأوقات أن الصكوك التي تضعها على الصعيدين الإقليمي والوطني تتمشى مع تطور القانون البيئي الدولي.

ثالثا- الترتيبات المؤسسية والمالية

١- الترتيبات المؤسسية

وعلى المستوى المؤسسي، سيجري تنفيذ المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط تمثيا مع ما يلي:

- تمارس الأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة الوظائف التي أنشأتها الاتفاقية في إطار اجتماعاتها العادية والاستثنائية. وستوافق على الأنشطة والميزانية للمرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط. وستقوم بتعيين المكتب الذي سيشارك في مسؤولياتها خلال الفترة بين اجتماعات الأطراف المتعاقدة؛

- لقد عينت برنامج الأمم المتحدة للبيئة كمسؤول عن تنفيذ وظيفة الأمانة؛

- ولضمان هذه الوظيفة، أنشأ المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وحدة التنسيق. وستعقد الوحدة اجتماعات الأطراف المتعاقدة والمكتب وستكون مسؤولة عن متابعة المقررات المتخذة. وستحافظ الوحدة على علاقات وتنسق أنشطتها مع المنظمات الدولية وغير الحكومية. وترفع الوحدة تقاريرها بصورة مستمرة عن أنشطتها وأنشطة مراكز الأنشطة الإقليمية؛

- تنشأ مراكز الأنشطة الإقليمية بواسطة البروتوكولات أو اجتماعات الأطراف بناء على مقترح من طرف ينص على الوسائل والمرافق الضرورية لتشغيله. وهي مسؤولة عن تنفيذ أنشطة محددة تنفق عليها الأطراف المتعاقدة تحت التوجيه العام وإشراف وحدة التنسيق لخطة عمل

البحر المتوسط التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويجري تنسيق أوضاعها من خلال اتفاقات رسمية بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبلدان المستضيفة؛

- ستنشأ لجنة البحر المتوسط المعنية بالتنمية المستدامة في إطار خطة عمل البحر المتوسط. وستتألف من محفل مفتوح للحوار والمشاورة مع جميع الشركاء ذوي العلاقة بشأن سياسات تشجيع التنمية المستدامة في حوض البحر المتوسط على أساس أنشطة ومساهمات تحددها المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط وتنفيذها الأطراف وخطة عمل البحر المتوسط تمثيلاً مع جدول أعمال القرن ٢١ المتعلق بالبحر المتوسط. وستقدم المشورة بشأن برامج الأنشطة وتضع توصيات ضرورية للأطراف المتعاقدة. وستوفر وحدة التنسيق خدمات الأمانة للجنة؛
- ويجوز أن تنشئ الأطراف المتعاقدة أفرقة عمل استشارية مخصصة لمتابعة تنفيذ البروتوكولات أو برامج محددة؛
- يعيّن كل طرف متعاقد، في إطار إدارته الوطنية، جهة اتصال واحدة أو أكثر مسؤولة عن متابعة وتنسيق أنشطة خطة عمل البحر المتوسط على المستوى الوطني والتي ستضمن نشر المعلومات. وتعيّن جهات الاتصال الوطنية جهات اتصال متخصصة لمتابعة تنفيذ البروتوكول أو أنشطة لمركز الأنشطة الإقليمية.

٢- الترتيبات المالية

تنظر الأطراف المتعاقدة وتعتمد الميزانية التي تعدها وحدة التنسيق. وتمول هذه الميزانية عن طريق اشتراكات الأطراف المتعاقدة والمساهمات الطوعية من الحكومات والمنظمات الداعمة ومصادر غير حكومية مختارة وكذلك مساهمات نظيرة محددة بوضوح.

وسيجري تقييم اشتراكات الأطراف المتعاقدة على أساس جدول يتفق عليه بشكل متبادل والذي يأخذ في الاعتبار جدول اشتراكات الأمم المتحدة.

ينشأ الصندوق الاستثماري للبحر المتوسط في إطار برنامج الأمم المتحدة للبيئة لضمان التنسيق والتمويل الفعال لخطة عمل البحر المتوسط. ويجري الاحتفاظ بصندوق متجدد مناسب.

يدار الصندوق الاستثماري للبحر المتوسط طبقا للقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويمكن تعديل هذه القواعد بالاتفاق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

التذييل الثاني

مجالات الأولوية للأنشطة من أجل البيئة والتنمية في حوض البحر المتوسط

(١٩٩٦ - ٢٠٠٥)

تمهيد

بدأ إعداد هذه الوثيقة (غير ورقة) أحد نواب رئيس المكتب بناء على طلب المكتب لوضع برنامج عملي للأنشطة في المستقبل الناشئة عن المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط لتقديمه إلى الاجتماع العادي التاسع للأطراف المتعاقدة.

أرسل المشروع الأول للوثيقة إلى الأطراف المتعاقدة لاستعراضه: وعلى ضوء تعليقاتها، أعد مشروع ثان لينظر فيه الاجتماع المشترك للجنة العلمية والتقنية واللجنة الاجتماعية الاقتصادية.

وفي آخر اجتماع لها (أثينا، ٢-٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥)، استعرض الاجتماع المشترك للجنة وعمل النص الثاني للوثيقة الذي يمكن أن يكون أداة مفيدة لعمل المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط في المستقبل ويوفر مجموعة من المبادئ التوجيهية العملية القيّمة في مجالات خطة العمل التي ينبغي أن تركز عليها الجهود في السنوات القادمة وفي تشجيع المتبرعين لدعم أنشطة محددة ترد في هذه الوثيقة. وافق الاجتماع التاسع للأطراف المتعاقدة في اتفاقية برشلونة (برشلونة، ٥-٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥) واعتد مؤتمر المنووضين (٩-١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٥) مجالات الأولوية للأنشطة من أجل العتد القادم (١٩٩٦-٢٠٠٥) التي تأخذ جدول أعمال القرن ٢١ المتعلق بالبحر المتوسط في عين الاعتبار.

١- تكامل البيئة والتنمية

'١' صياغة استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة.

٢٢ وضع أدوات مناسبة لرصد وتقييم البيئة والتنمية في حوض البحر المتوسط.

٢٣ وضع اطار اقليمي وبرنامج خطة عمل للصحة البيئية في سياق التنمية المستدامة.

٢- الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية

١-٢ الإدارة المتكاملة للمياه

١١ تشجيع إعداد أدوات في كل بلد للإدارة المتكاملة للمياه قائمة، كلما كان ممكناً، على الأحواض الهيدرولوجرافية.

١٢ تشجيع حماية موارد المياه وتدابير مكافحة الجفاف.

١٣ تشجيع وضع أدوات للإدارة الرشيدة للطلب على المياه.

١٤ اقتراح تدابير وتقنيات بشأن الاستخدام المستدام للمياه من الاستعمالات المختلفة.

١٥ تشجيع وضع نظم لنوعية موارد المياه الوطنية ورصد الكميات.

١٦ تشجيع المعالجة المناسبة لمياه الفضلات والمياه المالحة وإعادة استعمالها.

١٧ تشجيع إنشاء بنى أساسية لمعالجة مياه المجاري الحضرية في مائة مدينة ساحلية في البحر المتوسط تمثل حمل ملوث لحوالي ١٠ ملايين نسمة.

٢-٢ إدارة التربة

١١ تقييم تعرض موارد التربة للتأثر ورصدها.

١٢ حماية التربة وصيانتها بواسطة تنفيذ تدابير وقائية.

٣' تشجيع إصلاح الأراضي المتدهورة واستعادة الغطاء النباتي.

٣-٢ مكافحة التآكل والتصحر

١' تشجيع وضع تدابير لمكافحة التآكل والتصحر.

٢' تشجيع تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر.

٤-٢ إدارة الغابات والغطاء النباتي

١' تشجيع الإدارة المستدامة لموارد الغابات والمساهمة في برنامج عمل البحر المتوسط.

٢' تعزيز القدرة الوطنية وإعداد خطط طوارئ وطنية أو إقليمية لمكافحة مخاطر الحرائق وتشجيع تقنيات ووسائل مناسبة.

٥-٢ إدارة الموارد الجينية

١' اعداد تدابير مناسبة لحماية الموارد الجينية في الوضع الطبيعي.

٢' تشجيع إقامة مصرف للجينات والاستخدام الرشيد للموارد الجينية على المستوى القطري.

٦-٢ الموارد البحرية الحية

- وضع سياسات لإدارة الموارد المشتركة بناء على مبدأ الحذر.

- تنفيذ الاتفاقيات الدولية المتعلقة بمصايد الأسماك ولاسيما مدونة السلوك لصيد الأسماك المسؤول.

٣- إدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

١' وضع تدابير وتقنيات ملائمة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وحماية الخط الساحلي.

- ٢٢ تنمية القدرات في كل بلد في هذا المجال من خلال التدريب.
- ٢٣ صياغة برامج وتنفيذها بشأن إدارة المناطق الساحلية ولا سيما في المناطق البحرية.

٤- إدارة النفايات

- ١٧ إعداد برامج وطنية واعتمادها بشأن خفض النفايات الخطرة وإدارتها بيئياً على أساس منهجية مبادئ توجيهية للإدارة البيئية الرشيدة.
- ٢٢ إعداد برامج وطنية واعتمادها للإدارة البيئية للنفايات الحضرية على أساس منهجية مبادئ توجيهية للإدارة البيئية الرشيدة.
- ٢٣ تشجيع إنشاء محطات للتصريف والمعالجة الخاضعة للرقابة في المدن الساحلية التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠ ٠٠٠ نسمة.
- ٤٤ تشجيع إنشاء مستودع آمن واحد على الأقل، كلما لزم الأمر، ومحطة معالجة للنفايات الخطرة في كل بلد من بلدان البحر المتوسط.
- ٥٥ حظر قيام البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتصدير النفايات السامة والمخلفات الأخرى بما في ذلك المواد المشعة إلى بلدان البحر المتوسط غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.
- ٦٦ الحث على اتخاذ إجراءات لمكافحة القاء النفايات البحرية والساحلية ولا سيما المواد الاصطناعية المداومة.

٥- الزراعة

- ١٧ المساهمة في البرامج وأنشطة المنظمات الدولية ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة بشأن الزراعة المستدامة والتنمية الريفية في البحر المتوسط.

'٢' تشجيع إعداد استراتيجيات وطنية وإقليمية في منطقة البحر المتوسط على أساس الاستخدام المناسب والرشيد والخاضع للرقابة للبذور والأسمدة ومبيدات الآفات بما في ذلك تحسين البذور.

'٣' تطوير تقنيات استخدام الري لتساهم في الاقتصاد في المياه.

'٤' تحديد مناطق تجريبية لتطبيق وتبادل الخبرات بشأن تنمية الزراعة المستدامة.

٦- الصناعة والطاقة

'١' تحديد أفضل التقنيات المتاحة والملائمة بيئيا وأفضل ممارسات بيئية وجوانب التوافر والحصول والتكاليف والفاعلية في إنتاج واستخدام الطاقة والورق والمدافع والمشتقات ومصانع الأسمنت واستخراج المعادن والصناعات الزراعية والمصانع الكيماوية العضوية وغير العضوية.

'٢' تشجيع وضع وتطبيق برامج لنقل وتكييف التكنولوجيا المناسبة والخبرة ووضع أولويات للتكنولوجيات النظيفة والأمنة مع أخذ التكاليف الإضافية التي تشملها في عين الاعتبار.

'٣' وضع برامج وتنفيذها لخفض الانبعاثات الملوثة ورصد المخلفات الصناعية.

'٤' تشجيع وتيسير استخدام مصادر جديدة ومتجددة للطاقة في القطاعات المحلية والعامة والخاصة.

٧- النقل

'١' تشجيع إنشاء، طبقا لاتفاقية ماريبول، مرافق استقبال في الموانئ للنفايات الصلبة والسائلة التي تولدها السفن.

'٢' تشجيع إقامة مساعدات الملاحة وأنظمة الرصد.

٣' تشجيع التعاون الإقليمي للرقابة على تنفيذ السفن للاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحماية البيئة البحرية من التلوث بواسطة السفن.

٨- السياحة

١' وضع أنشطة للإدارة الرشيدة للسياحة الساحلية.

٢' إعداد برامج وطنية وتنفيذها لتنوع السياحة.

٣' تشجيع تنمية السياحة التي تحترم البيئة والتراث الحضاري.

٩- التنمية الحضرية والبيئة

١' تشجيع متخذي القرارات في المدن لتطبيق سياسات التنمية المستدامة امتثالا لجدول أعمال القرن ٢١ والوضع في الاعتبار مؤتمر الأمم المتحدة "الموئل الثاني".

٢' تشجيع سياسات حضرية فعالة للتحكم في الطاقة والنقل غير الملوث وإدارة النفايات والاستخدام المستدام للمياه وإنشاء مواقع للترويج حضرية وإيلاء عناية أكبر للمناطق الفقيرة.

٣' وضع برامج وتنفيذها لإعادة تعمير المناطق التي تأثرت بالحروب الأخيرة.

١٠- الإعلام

١' تشجيع وضع منهجية لتطبيق نهج المشاركة في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والمحلي.

٢' زيادة تدفق المعلومات بشأن البيئة والمرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط إلى الحكومات والمؤسسات الوطنية والدولية وتشجيع الوعي العام فيما يتعلق بهذه المسائل.

٣٢ إعداد معلومات عامة عن البيانات العلمية والتقنية والمعلومات التي تصدرها المرحلة الثانية لخطة عمل البحر المتوسط وتعزيز وتشجيع معلومات عامة على المستوى الوطني لدعم الإعلام وحملات الوعي بشأن البيئة والتنمية المستدامة.

١١- تقييم التلوث البحري ومنعه ومكافحته

١٧ التقييم، على أساس منهجيات متفق عليها، لمدخلات الملوثات في البحر من مجاري المياه والجو ومصادر الانتشار والتقييم في كل بلد للمصادر الرئيسية للتلوث البحري.

٣٢ إعداد تقييمات، على الصعيد الوطني والإقليمي، بشأن نوعية البيئة البحرية.

٣٢ تشجيع خفض كمية التلوث المنقولة إلى البيئة البحرية، ولا سيما دعم القدرات لتنفيذ التدابير الـ ١٢ المحددة المعتمدة.

٤٤ إعداد مبادئ توجيهية واعتمادها بشأن إلقاء أنقاض الحنر.

٥٤ تشجيع وضع نظم وطنية وثنائية و/أو دون إقليمية للاستعداد والاستجابة للتلوث البحري العارض.

١٢- صيانة الطبيعة والمناظر الطبيعية والمواقع

١٧ إعداد استراتيجيات وطنية والموافقة عليها لحماية التنوع البيولوجي.

٢٢ وضع قوائم بعناصر التنوع البيولوجي في البحر المتوسط وقوائم بالأنواع المهددة والمواقع ذات القيمة الطبيعية أو الحضارية.

٣٢ صياغة مرفقات والموافقة عليها للبروتوكول بشأن المناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر المتوسط.

٤٤ تعزيز الصيانة والإدارة الرشيدة للأراضي الرطبة في البحر المتوسط.

'5' تشجيع إنشاء آليات تفتيش وطنية وأدوات لسياسة استخدام الأرض تسمح بحماية المناطق الساحلية التي تأخذ في الاعتبار الأوضاع المحددة في كل بلد.

'6' تطبيق، بالتعاون مع المنظمات الأخرى المشتركة، خطط عمل بشأن فئمة البحر والسفن البحرية والشديات البحرية.